المحاضرة رقم 1: المشاكل الكبرى التي يعالجها العمران (التحديات المعاصرة للعمران):

مقدمة:

إذا كانت الأسباب الرئيسية التي جاءت بعلم العمران في بداية القرن العشرين، تتلخص في معالجة المشاكل التي جاءت بها الثورة الصناعية على المدن الأوروبية، وإعادة إعمار المدن المهدمة من الحروب العالمية الأولى والثانية، فان التحدي الذي رافق هذه الأسباب تمثل في بناء مدن توفر لسكانها السكن، العمل والتجهيزات الأساسية من صحة وتعليم، وبالتالي فهو يقتصر على الكم دون النوع.

هذا التحدي الذي أضيف إليه مجموعة من التحديات النوعية بمجرد الانتهاء من العمل بمبادئ العمران الوظيفي، وتحول الى العديد من تحديات النوعية التي تمس كل جوانب الحياة في المدينة.

1- التحديات العمرانية:

1-1 الاستغلال الأمثل للمجال: بهدف الحد من ظاهرة التمدد الحضري، لإن **التمدد الحضري (l'étalement urbain)** يمثل معامل كبح للتنمية الاقتصادية للمدن ، لان المجال يمثل مصدر نادر، حيث يجب الابتعاد عن تهيئة المناطق الخارجة عن حدود المدينة، والعودة إلى البناء داخل المدينة من خلال الاعتماد على مبدا **بناء المدينة على المدينة (construire la ville sur la ville)**، وذلك يتم من خلال البحث عن **الجيوب الفارغة (les friches urbaines)**من اجل إعادة استعمالها، وللحد من هذه الظاهرة يجب أيضا العمل من اجل دمج الوظائف الحضرية ، والاستعمال المزدوج للبنايات.

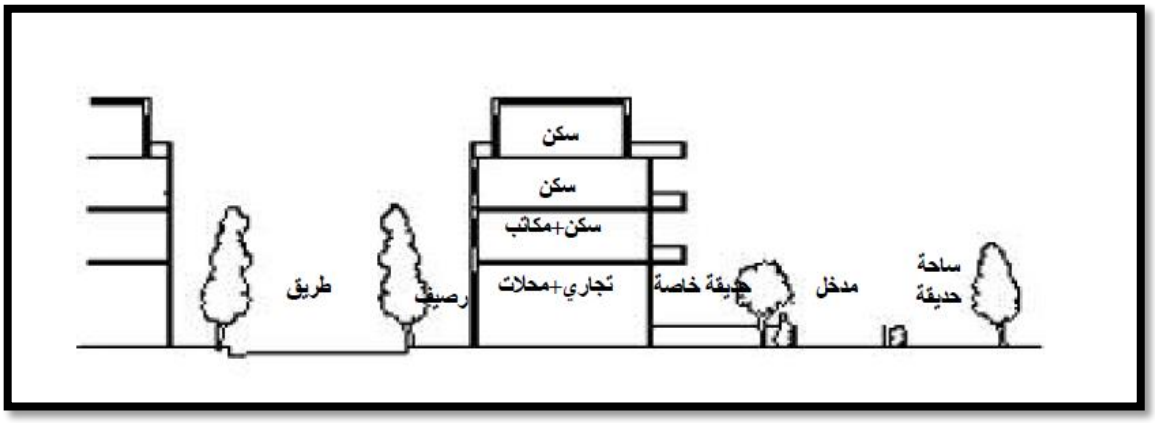

الشكل رقم 01: تداخل أنماط شغل الأرض من اجل تقليل التنقلات.

1-2 التأقلم مع المخاطر الحضرية(les risques urbaines): الطبيعية منها والبشرية،

و ذلك من خلال اتخاذ تدابير تهدف إلى التقليل من **حساسية (la vulnérabilité)**المدن والمناطق الحضرية ضد هذه المخاطر.

1-3 التقليص من الإزعاجات الناتجة عن ورشات البناء:

من اجل تقليص الإزعاجات الصوتية الناتجة عن ورشات البناء يجب تحديد أوقات العمل، وضع دفاتر شروط تأخذ بعين الاعتبار نوعية التجهيزات المستعملة، بالإضافة إلى العمل على تقليص النفايات الصلبة الناتجة عن الورشة وعلى معالجتها.

1-4 الاستغلال الأمثل للمواد الأولية:

وذلك من خلال تشجيع استعمال المواد التي تحترم البيئة في عمليات البناء(والتي تتمثل غالبا في المواد المحلية).

1-5 حماية و تثمين التراث المادي واللامادي (le patrimoine) :

لان العمران المعاصر لا يعتمد على **مبدأ الانطلاق من الصفر (la table rase)**، بل يعتمد على دمج ارث الماضي، حيث انه في هذا العالم الذي عاش فيه الإنسان منذ ألاف السنين لا يمكن أن نجد أماكن ليس لها تاريخ، ولا توجد بها آثار، وبالتالي فان البحث عن هذه الآثار، ووصف وشرح الاستعمالات المتتالية للأرض هو أمر ضروري من اجل أن يقوم المشروع الحضري بمد جذور الماضي، وإيصال رسالة ما إلى الأجيال المستقبلية.

2- التحديات الاجتماعية:

إن العمران كما يأخذ بعين الاعتبار تأثير المشاريع على الأنظمة البيئية،يجب عليه أن يهتم أيضا بتأثير هذه المشاريع على الأنظمة الاجتماعية وذلك من خلال:

2-1 ضمان إمكانية الوصول (l'accessibilité) المتساوية إلى الخدمات العمومية:

حيث أن كل مدينة تحتاج إلى تطوير شبكة من الخدمات العمومية الفعالة والمتوفرة لجميع أفراد المجتمع بنفس الدرجة، خاصة المتعلقة بالخدمات الأساسية (التجهيزات المرافقة)، بالإضافة الىالتوزيع المتوازن للتجهيزات المتخصصة عبر الأحياء، من اجل جعلها منطقة جاذبة لكل سكان المدينة.

2-2 دعم الروابط الاجتماعية في المدينة:

بدعم مشاركة السكان والمستعملين في تسيير المجال الحضري، من خلال تشجيع النشاطات العمرانية ذات الطابع الاجتماعي مثل صيانة المساحات الخضراء وذلك بهدف القضاء على التهميش والإقصاء الاجتماعي الذي يعتبر السبب الأول في انتشار الآفات الاجتماعية في المدن، كما أن إحساس الفرد بالانتماء الى مجال ما يجعله يعمل على المحافظة عليه.

2-3 تحسين نوعية الحياة المحلية (la qualité de vie locale) :

من خلال دعم الجوانب المرتبطة براحة الساكن في المدينة، وضمان توفير الخدمات الأساسية في بيئة صحية، وضمان حماية الأشخاص والممتلكات من خلال تحسين نوعية المساحات العمومية، بالإضافة إلى ضمان الأمن عبر الطرقات والتنقلات السليمة بين المواقع، ضمان تسيير المخاطر التكنولوجية، بالإضافة إلى العمل من اجل التقليل من حجم النفايات.

2-4 ضمان السكن اللائق لكل شخص: إن توفير السكن اللائق والدائم لكل فرد في المجتمع، يحتاج إلى:

- دعم برامج السكن الاجتماعي،
- محاربة التجمعات السكنية الغير شرعية والعشوائية،
- والحد من عمليات البناء المضرة بالصحة (استعمال مواد البناء التي تحتوي على نسب عالية من المعادن الثقيلة).

كل هذه التحديات هدفها تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان التوزيع العادل للثروات والحفاظ على نصيب الأجيال القادمة، وذلك من اجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي للمجتمعات.

3- التحديات السياسية:العمران كمجال للصراع والسلطة

فالمدينة هي عبارة عن مجال للصراع ومحاولة بسط السلطة نتيجة تعدد الفاعلين وتضارب مصالحهم، لأن المدينة اليوم أصبحت تجمع عدد كبيرا من السكان ذووا خصائص وطبيعة مختلفة وتتصادم فيها المصالح، هذا ما يؤدي إلى أزمة حقيقية في مجال التسيير الحضري،

ومن أجل الإحاطة بمختلف هذه التغيرات في سياسات التسيير والإنتاج الحضري يجب أن نستعمل طرق جديدة أكثر وعي وانفتاح على انشغالات السكان، طرق تهدف الى تحقيق التوازن والتكامل بين تدخلات الفاعلين من اجل جعلها تصب في مصلحة المدينة، وذلك بتشجيع **المشاورة (la concertation)** بين الفاعلين، والسماح بهم **بالمشاركة (la participation)** من اجل تحقيق **المشاورة التشاركية la concertation)participative)** ، بالإضافة الىالعمل على خلق **شراكة (la partenariat)** بين الفاعلين الاقتصاديين، كل هذه المصطلحات تندرج ضمن استراتيجية اكبر هي تجسيد **مبدا الحكم الراشد (le bon gouvernance)**الذي تكون بموجبه الإدارة مهتمة بانشغالات المواطنين، وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية، فالحكم الراشد يحاول إدماج جميع الاختلافات والاصطدامات بين مختلف الفاعلين في المدينة عن طريق وضع تحكيم ديمقراطي للاختيارات الجماعية.

فقد جاء في برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن " الحكم الراشد يضمن أن الأولويات السياسية،الاجتماعية،والاقتصادية ترتكز على إجماع واتفاق في الآراء واسع في المجتمع، ويضمن أن الفئات الأكثر فقر والأكثر حساسية هي في قلب عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بمصادر التنمية ".

4- التحديات البيئية:

وهي من اهم التحديات التي يواجهها العمران المعاصر باعتبار المدينة هي المتسبب الرئيسي في الاختلالات البيئية والضحية الأولى للمشاكل الناجمة عن هذه الاختلالات.

4-1 دعم النوعية البيئية للبنايات:

وذلك بالعمل من اجل تحقيق مقاربة **نوعية رفيعة للمحيط (la haute qualité environnementale)**، وهي مقاربة تهدف الى تحقيق مبدا التنمية المستدامة على مستوى البنايات، وبالتالي التقليل من تأثير البنايات على البيئة خاصة، وذلك من خلال:

- الاهتمام بالنوعية الجمالية للمباني
- التقليص من استهلاك الطاقة عن طريق استعمال مواد البناء العازلة والاعتماد على التزود الذاتي بالطاقة (مثلا بالاعتماد على الواح الطاقة الشمسية)، والعمل على تحويل البنايات الى **بنايات كامنة (construction passive).**
- التقليص من النفايات الناتجة عند بناء أو استعمال هذه البنايات.
- استعمال اقل حد ممكن من الموارد الطبيعية في بناء هذه البنايات.
- تسهيل استعمال هذه البنيات من قبل المسنين وأصحاب الاحتياجاتالخاصة.

الصورة رقم 01: نظام الأسقف الخضراء في المنازل الفردية.

4-2 حماية المصادر الطبيعية (les ressources naturels)والتنوع البيئي(la biodiversité):

يهدف العمران المعاصر الى الحفاظ على التنوع البيئي لأنه يوفر لنا إمكانات وخدمات (تغذيةومواد أوليةوغيرها ...) لا تعوض، حيث أن حماية التنوع البيئي والمصادر الطبيعية يستدعي

تبني **مبدأ الحذر (la prudence)**، أي تجنب النشاطات التي يمكن أن تخلق خسائر بيئية معتبرة، وتشجيع **مبدأ الوقاية (la prévention)** الذي يعمل على منع تأثر البيئة بالنشاطات الحضرية، بتكلفة اقتصادية مقبولة مقارنة مع الخسائر التي كانت يمكن أن تحدث.

4-3 محاربة التغيرات المناخية (les changements climatiques):

الناتجة وبالدرجة الأولى عن انبعاث غازات الدفيئة،ولان الانبعاث الناتجة عن النقل عبر الطرقات خاصة السيارات والشاحنات الخفيفة، تمثل في غالبية مدن العالم المصدر الأساسي لانبعاث غازات الدفيئة، فان التوجه نحو استعمال وسائل النقل التي تعتمد على **الطاقات المتجددة (les énergies renouvelables)**، ووسائل **النقل الناعمة (les transports doux)** كالدراجات مثلا.

4-4 حماية وتثمين المناظر الطبيعية في المدينة:

حيث يكمن التحدي في حتمية خلق الكثافة لتجنب ظاهرة التمدد لكن دون تهديد مكانة الطبيعة في المدينة (أي محاولة تحقيق التكثيف الذكي)،هذا الهدف الذي لا يمكن للمساحات الخضراء المسورة والواقعة في الضاحية تحقيقه، بل يجب توفير الممرات المشجرة والحدائق العمومية المفتوحة التي تكسر الإحساس بالكثافة الحضرية، تحسن نوعية الحياة وتحسن الصورة الحضرية للمدينة.

4-5 تحسين تسيير النفايات:

و ذلك من خلال تشجيع الفرز من المصدر، تشجيع المعالجة و إعادة الاستعمال (الرسكلة) المحلية لهذه النفايات .

5- التحديات الاقتصادية: باعتبار أن الجانب الاقتصادي هو الجانب الذي يفرض نفسه عند كل تدخل، فان العمران يحاول العمل على:

5-1 الاقتصاد في الطاقة: حيث يجب:

- الحد من ظاهرة التمدد الحضري
- الحد من كمية الطاقة التي تستهلكها البنيات،
- الحد من كمية الطاقة المستعملة من طرف وسائل النقل.

5-2 **تثمين الجاذبية الاقتصادية للمدن (l'attractivité économique):**

وذلك من خلال خلق الظروف المناسبة للاستثمار في المدن وهذا ما يؤدي إلى جذب المستثمرين السياح وبالتالي النهوض بالاقتصاد المحلي للمدن، هذه الظروف تتلخص في:

- توفير المناطق المناسبة لممارسة الأنشطة الاقتصادية (مثل الأقطاب الصناعية والتكنولوجية).

- تجهيز هذه المناطق بمختلف الشبكات التي تسهل من عملية التبادلات الاقتصادية مثل الطرق وشبكات الهاتف والانترنيت،
- تحسين الصورة الحضرية للمدن.
- تحسين نوعية الحياة في المدينة وتوفير مرافق عمومية ذات نوعية.

6- تحدي العولمة (la mondialisation):

هذه الظاهرة التي ظهرت بداية القرن العشرين، والتي تهدف بالدرجة الأولى الى إزالة الحدود بين الدول وبين المجتمعات، وبالتالي إلغاء الخصائص المحلية الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية للمدن وحتى العمرانية منها، من اجل جمعها ضمن عالم واحد.

حيث يعرفها مالكوم واترز مؤلف كتاب العولمة بأنها " كل المستجدات والتطورات التي تسعى بقصد أو بدون قصد إلى دمج سكان العالم في مجتمع عالمي واحد".

وفضلا على أنها ظاهرة اقتصادية وسياسية، فالعولمة أدت إلى تحولات عميقة وتغيرات جذرية على مجال المدينة وعلى طريقة الإنتاج والتسيير الحضري،فقد أنتجت لنا عمران موحد لا يأخذ بعين الاعتبار الخصائص المحلية للمدن سواء منها الاجتماعية أو الطبيعية، وهذا ماجعل ظاهرة العولمة تمثل تحدي رئيسي للعمران المعاصر الذي يتعامل مع كل مكان على أساس انه متفرد، ويحاول ترجمة تطلعات السكان على ارض الواقع.